الترجمة في الوطن العربي بين ضعف الإمكانات وكثرة التحديات

أ.د هيثم غالب الناهي

مدير عام المنظمة العربية للترجمة

1. الترجمة: أدواتها ومفاهيمها وشروطها

إن يكن عديد المهتمين بالترجمة، بوصفها فناً أدبياً، أدلوا بدلوهم بمفهومات قد نختلف مع بعضها ونتفق مع بعض آخر منها، أو نقف بين بين؛ فإنّ جلّهم يرى أن الترجمة ما هي إلاّ نقل لغة إلى ما يقابل النص أو المصطلح العلمي في اللغة الأخرى. ولكن حين نستلهم النص لا يعني أننا نفهم النص المراد ترجمته بقدر ما نحتاج أن نعيش الحالة النصّية التي تُبرز حقيقة كاتبه فكرياً ونفسياً، صيغةً وهدفاً. فالنص لا يرتقي إلى درجة النجاح إلا بالاعتماد على مدى استيعاب المترجم للغتين، وتمكّنه من الاختصاص، معاً، ذلك أنّ إجادته "فن الترجمة" لا تختلف عن إجادة أيّ فن آخر من الفنون.

وحتى ولو سلّمنا جدلاً بأنّ الترجمة فنٌ من الفنون التي تستهويها النفس الثقافية والعقل العلمي والروح الحضارية؛ فإننا نجد هناك من يحاول إدارة دفة الإيمان بهذا المبدأ ليجعلها مستقلةً عن سواها، عاقداً الصلة بينها وبين علوم اللسانيات التطبيقية وما يتصل بها من علوم نفسية واجتماعية؛ رغماً عن معارضة البعض لمثل هذا الرأي والتوجه مذهباً؛ على غرار المُفكِّر والناقد الفرنسي هنري ميشونيك (Henri Meschonnic) الذي يرى أنّ النص والمترجم يتناوبان في خلق المعنى والجوهر بأدائهما المتْقن للغة والاتجاهات الفكرية والموضوعية للنص المَعنيّ[1].

هذه الإلمامة تجعلنا نتساءل، كما يتساءل غيرنا، عن الموضع الذي يكون فيه اختلاف وجهات النظر المتعددة حول ماهية الترجمة؟ والمبدأ الذي يتحتّم على المترجم التزامه والتركيز عليه حين يبدأ بمهمة العمل/ الترجمة؟ فهل المطلوب منه التركيز على صياغة النص، أم على معناه؟

تعدّدت الآراء في هذا المجال، وأشاد من أشاد برأيه؛ فعلى سبيل المثال يرى كل من بيتر نيو مارك[2] (Peter Newmark) ونتالي كيلي[3] (Nataly Kelly) وكاتفورد[4] (J. C. Catford) في استراتيجياتهم وطرائقهم الخاصة في الترجمة، أنّ هناك ضرورة لتطبيق اللغويات من منظور افتراضي؛ استوجبوا فيه ضرورة توافر هدف إنجاز نص يحمل المعنى المعادل للنص الأصلي. مرة أُخرى يبتهج هؤلاء المهتمون باستراتيجيات الترجمة بالنص ومكوناته

الأساسية التي تعالج الهادف والمستهدف في النص. لذا لا بُدّ، برأينا، من القول إنّ هناك علاقة لا يمكن فهمها بين اللغة والترجمة تتيسّر لنا من خلالها صياغة قواعد أساسية ومفهوماتية خاصة بالنص الأصلي المراد ترجمته تجنباً مغبةَ الوقوع في الخطأ أو الابتعاد عن جوهر النص وحقيقة معناه. وهو ما يدفعنا إلى القول، في مطاف مثل هذا، إنّ تعلّم لغة ما لا يعني تعلّم كيفية صياغة وفهم البنية الصحيحة للكلام في تلك اللغة؛ في كونها وحدات لغوية معزولة عن النص العام والكلي، وتتكرر في حالة إلى أخرى بصورةٍ عشوائيةٍ ودونما اتساق؛ بل لا بُدّ من معرفة كيفية استخدام هذه الصيغة أو تلك في مواقعها الملائمة بغرض الوصول إلى الهدف وإنجاز النص المترجم.

ما جاء في تعريفنا لمفهوم النص المترجم واستراتيجياته يدفعنا إلى الإيمان بوجود علاقة بين النص الأصلي والنص المترجم؛ يستوحيها العامل في حقل الترجمة من خلال مبدأين أساسيين، برأينا، هما، إجمالاً للمبادىء الأخرى: التحليل النصي، والصياغة النصية، أي إنّ من شروط الترجمة وجوب أن يكون المترجم مولعاً بتحليل النص للوصول إلى ذاكرة المؤلِّف والتعامل مع جوهر أفكاره وعكسها في الجُملة المُترجَمة؛ كما لو أنه يتعايش معه فكراً ومنطقاً. أما في صياغة النص، فلا يكفي أن نتعامل مع مكنونات المؤلِّف الأصلي بقدر ما ينبغي أن نبحث عن الوسيلة التي تتأقلم وتتمازج ما بين اللغة الأصلية، فكراً وثقافةً، والنص المنقول إلى لغة أخرى بما يتوافق مع فهم المُتلقِّي للنص.

هذا المطلب يجعلنا نؤكد أن دور المترجم، في سيرورة الترجمة وأدواتها اللغوية وبنائها الاستراتيجي، يشترط أن يكون مُلمّاً، فضلاً عن اللغات، بما يحتاجه المجتمع من اهتمام اجتماعي ونفسي وثقافي وتربوي، ما يجعله يتعامل مع جوهر النص بالصورة التي تحاكي عقل المتلقّي وفكره، وتؤثر في تفكيره، ليشعر متلقّي الثقافة والمعرفة المترجمة وكأنه يقرأ النص الأصلي من مؤلِّفه مباشرةً من دون الإحساس بأنه مترجمٌ من لغة أخرى. وهو منطلق قد يكون "نظرياً" صعباً، إلا أننا إذا ما أكدنا أن الترجمة هي فن نقل الثقافة وتمازجها واستقلال مفهوميتها، سنجد "تطبيقياً" أنّها شيء غير صعب ويتعايش معنا كما لو أنه جزء من حركية الحياة؛ خصوصاً وأن اللغة العربية لغة قابلة للتعامل مع أي مستوى فكري أو ثقافي أو اجتماعي. فاللغة العربية إذا ما أُحسِنَ استعمالها وتم اتقانها فإنها ستتيح لنا التعامل مع النص بديناميكية تُمكِّننا من الانتقال من الحس المادي للنص إلى الحس الفكري الذي يمتزج مع منظومة التفكير فيها. وإذا ما اندمج مع منظومة تفكير القارىء؛ ستجعله حين يعود بصياغة النص شفهياً أو تحريرياً وكأنه يعيش في لب التكوين اللغوي للنص الأصلي ومكنونه؛ مما يضيف إلى الثقافة المعرفية آلية جديدة.

وراء هذه الإجرائية التخصُّصية يكمن مفهوم الإدراكية للنص وكيفية فك شفرته اللغوية من قِبل المترجم، الذي يقوم بتفسير وتحليل سمات النص وليس سمة واحدة ومفهوماً واحداً. إلا أنّ هذه العملية ليست بالبسيطة كما قد يراها

القارئ، بل تتطلب معرفة معمقة بالقواعد اللغوية ومدلول الكلمات وعلاقة التعبير بما يسبقه ويليه من جملٍ في اللغة الأصلية واللغة المُترجَم إليها. فمنظومة التفكير عند المُترجِم لا تقف عند حدود النص المُترجّم بل تتعدّى حواجز المفهومية والسردية لتتأقلم مع التفسير والتأطير ضمن سياق الحفاظ على معنى النص الأصلي والتزام حرفيتّه، كي لا يأخذ المُترجِم دور المؤلِّف وينتهي بإعادة صياغة الأفكار بما يتناقض مع ما أراد أن يصل إليه المؤلِّف الأصلي[5].

من خلال ما تقدّم نرى أنّ حرفة الترجمة أو فن الترجمة، سمِّها ما شئت، هي حرفةٌ تتموضع في استراتيجيتها وأدواتها ومفاهيمها متطلّباتٌ عدّة لا بد أن تكون متحدة في عنصر المُترجم، والتي منها الثقافة والإلمام بالموضوع ومعرفة المؤلِّف وكيفية فهم مصوغاته اللغوية، فضلاً عن فهمه وتمكّنه من اللغة العربية واللغة الأصلية، ناهيك بضرورة أن يعيش المُترجِم واقع المؤلف الاجتماعي والثقافي والفكري والمهني ليتمكّن من عكسه في خلال ترجمته للقارئ وأن لا يفسِّر أموراً أراد لها المؤلِّف أن تكون بصورة معينة وتُترجم بصورة أخرى. فإذا ما تمكنّا من إعداد المُترجِم على هذه الصورة، وتمكنّا من نقل الثقافات الأخرى كما هي بوجهتها المعرفية والفكرية، أصبحت الإدراكية للنص عالية التقانة ومفيدة للمتلقّي العربي بأيّ اختصاص ينقص المكتبة العربية اليوم[6].

2. الترجمة: جدلياتها وآفاقها الثقافية المتعددة

اختلف العديد من الباحثين والمهتمين بالترجمة في الحديث عن آفاقها الأساسية واعتباراتها الفكرية والثقافية، وجدلياتها المتجددة يوماً بعد يوم كثقافة أو فنٍّ، فبعضهم مازال يدور في فلك وضع المفاهيم الخاصة بها وماهية دورها الحقيقي ويحاول أن يُفلسِف وجودها وتحدّياتها، من دون أن يصرف جهداً للولوج في فنّها والمساهمة في إغناء المجتمع بما تجود به من فكرٍ وثقافةٍ. فبعضهم يُسفّه الترجمة بتجردها ويسوق إلينا معطيات فشلها بقوله: "كيف يمكن للمُترجِم أن يؤوّل مخارج النص كما أدرجها المؤلِّف؟"، وهي حالة جدلية يمكن معالجتها إذا ما تمكّن هذا الفريق من أنْ يفهم أنّ المُترجِم يمكنه أداء الأمانة الفكرية في الترجمة حين يكون مُلمّاً بواقع المؤلِّف والاختصاص واللغة الأصل واللغة الهدف. ولكن الطامة الكبرى هي الخروج عن السياق الموضوعي للترجمة كثقافة ومعرفة، وإدراجها من قبل فريقٍ آخر في مدرسة الصراعات الفكرية، واعتبارها امتداداً لهيمنة وسيطرة دول كبرى تفرض فكرها وإنتاجها وحتى طعامها على الآخرين وفق منطق "شريعة الأقوى". وهو مفهومٌ أقل ما يمكن أن يقال عنه إنّه أهوج يصوّر السيطرة أو الهيمنة بأنّها يمكن أن تستخدِم الثقافة أيضاً. قد لا يكون أصحاب هذه المدرسة مخطئين، ولكن نسبة صحة قولهم هذا ليست إلا نسبة طفيفة قد تصل حد عدم اعتبارها مسلَّمة يُعتد بها. خصوصاً إذا ما أُدخلت في مفاهيم الأدلجة الفكرية من خلال الترجمة.

فالترجمة لا يمكن أن تكون أبداً موقفاً أيديولجياً الغرض منه تجسيد ثقافة معينة ووضع العالم ضمن مسار معيّن، بقدر ما هي تحدٍّ حضاريٍّ لنقل ثقافات الشعوب وإنجازاتهم للسير بالإنسانية قدماً نحو مجتمع أفضل وحضارة أسمى. فعلى الرغم من أن بعض المترجمين وخاصة المستشرقين منهم كانوا يحاولون وفق ما قاله المستشرق والمترجم الفرنسي روجيه أرنالديز (1911-2006) (Roger Arnaldez)[7] أن يجعلوا من الترجمة مساراً يجسِّد أفكارهم من خلال التعليق والتحليل والشروح الخاصة بالنص المُترجَم، إلا أنّ تطوّر الترجمة والحاجة إلى التواصل والفهم والمعرفة جعل تلك الجدلية الفكرية تختفي بمرور الأزمان لتطغى الآفاق الثقافية على النزعات الفكرية الموجّهة. لكون الترجمة في العقود الثلاثة الأخيرة أصبحت تختلف تماماً عن التوجّهات السابقة وصارت في أفق تحدياتها مسؤولية اختزال العوائق المتعلّقة بالفهم اللغوي وما يقابله بالنص الهدف، وإتاحة الثقافة المعرفية ضمن مفهوم فلسفة الاستفادة من المعرفة وتذليل العوائق الفكرية المتنافرة التي تتمخّض دوماً نتيجة لعرق أو دين أو توجّه. وعليه، لو لم تكن هناك مجتمعات غنية بعلومها وثقافاتها لما كانت هناك ترجمة، ولما استمر مفهومها كما هو عليه منذ حقبة أفلاطون وحتى يومنا هذا. فأستاذ الأدب المقارن بجامعة برنستون (Princeton University) البرفسور الأميركي روبرت فاجيلز (Robert Fagles) (1933-2008) يقول بهذا الصدد[8]، إنّ الترجمة من لغة إلى أخرى لا يعتريها الاضمحلال الفكري والركون للأيدولوجيات المتعطّشة إلى تغيير المعالم الإنسانية والاستفادة من المعرفة، بل هي تعميق للمعرفة وفهم الآخر من خلال العلوم والأداب المترجمة من لغة إلى لغة. وبالتالي فهو يهدف بمقولته هذه إلى تبيين مدى شفافية الكاتب والمؤلِّف في إيصال المعلومة من دون التمايز ما بين الأفكار وترتيبها بما يشتهي الساعون إلى تغيير مسار الإنسانية كما وجدها المخلوق بالفطرة. وعليه، فإن روبرت فاجيلز لم يتفرّد وحده بهذا الطرح الفكري، بل شاطره بصورة أو بأخرى العديد من المؤلفين والمترجمين الكبار أمثال الشاعر الأميركي روبرت لوويل[9] (1917-1977) (Robert Lowell).

فالترجمة جدلياً يمكن اعتبارها بمنتجها وإصدارها رفداً فكرياً وحضارياً، لكونها تجعل من المجتمع يهضم ما يترجم، ليُعاد تظهيرها بما هو أجود وبما يعني إبداع وتطور، لكونها هي الأداة الوحيدة التي توفر المعرفة المنقولة من الشعوب الأخرى لكي تستعمل في البحث والإبداع للذين يتوقونهما، ناهيك بأنها الوسيلة الأساسية التي تدفع بالعلوم والتعريف بها للشعوب المتحدثة بلغات شتى لا قاسم مشترك بينها. ولا شك أنّ مواكبة الحركة الفكرية لا يمكن أن تتم من دون الترجمة خصوصاً في عالم أصبحت فيه اللغات الحية والعلوم المتطوّرة، الإنسانية منها والتطبيقية، تُكتب وتُنشر بلغات يزيد عددها عن 28 لغة ذات أهمية قصوى.

وهناك شيء قد يُخفى على المرء إذا لم يكن مُلمّاً بمعاني وجدليات الترجمة ومعطياتها وأهدافها، وهي أن الترجمة وعاء مهم لتطور اللغة وإثرائها. فعلى الرغم من أن اللغة العربية غنية بمترادفاتها في العالم واصطلاحاتها، إلا أن ذلك غير كافٍ إذا لم تستخدم بالسياق الصحيح مواكِبة كل ما هو جديد. وعليه، فإن هذا الوافد الجديد عبر الترجمة يُنشط من ذاكرة اللغة العربية لتعيد إحياء العديد من الألفاظ والدلالات التي عفى عليها الزمن، والتي لربما أصبحت الآن قاموسية ولا تستخدم، وبينها وبين الإندثار قاب قوسين أو أدنى. لذلك فإن الحرص على نوعية الترجمة واختيار المصطلح الأسلم الذي يقابله باللغة المصدر واللغة الهدف، يعني فتح آفاق تتعدّى الترجمة كفنٍّ فقط، إلى ما هو متعلق بتطور اللغة والعلوم وإدخال مصطلحات تُغني المفاهيم التربوية والمعرفية والثقافية. وهو ما يعني وضع بِنىً تحتية للترجمة تتجسد بتوحيد المصطلح اللغوي وترجمة مقابله في اللغات العلمية الحيّة، لتتم انطلاقة الترجمة الحضارية من خلالها، ورغم أنّها جدلية تحتاج إلى ثورة علمية ثقافية، إلا أنّها من دون شك تُعتبر في نهاية المطاف خطوة كبيرة نحو مشروع حضاري للترجمة مازالت تنتظره الأمة منذ حين[10].

3. الترجمة ودورها الحضاري

يُحدّثنا التاريخ الحديث والغابر على حدٍّ سواء عن حضارات اندثرت وحضارات مازالت تعجّ ذكراها مسامع الناس وبطون الكتب. فالفرق بين هذه وتلك لم يكن فارقاً له مدلولاته التعسّفية أو الإرشادية غير المقننة والمتقنة، بقدر ما يقاس كل منها بما أبلتهُ في الثقافة والتطور. ولعلّ أيّ مرحلة بناء لا يمكن أن تعتري حضارة ما لم يكن هناك انفتاح على أمم أخرى. هذا الانفتاح يفتح مجالاً للنهل من علوم وثقافة وديمومة حياة. وعليه، فحين نتحدث عن اليونانية وحين نغوص في أعماق تطوّرها لا يمكن أن نفلت من دون أن يكون أرسطو وأفلاطون وسقراط وفيثاغورس وغيرهم مائدةَ الحديث وعنوانَ تفسير كل شيء، حتى بات اليوم الارتكاز لليونانية لكل ما هو جديد متطوّر[11].

قراءتنا البسيطة للتاريخ وديمومة الأمم وتطوّرها توصلنا إلى مغزى واحد لا غير ينص على أن تلك الأمم ابتاعت العلوم وتسارعت لتصارعها وتتلاقح معها لتُنتِج علوماً أخرى. ولكن كيف يتم ذلك؟ وبأيّ طريقة يمكن أن نختصر ما هو موجود لنهضمه ونجعل منه علماً يستفاد منه في مرحلتنا؟ بما لا يقبل الشك كان هاجس ترجمة الحضارات والثقافات والتوارث والتزاوج في العلوم هو مفتاح الوصول إلى لب ما نريد أن نصل إليه. فهؤلاء المسلمون التاركون في خلال أقل من أربعة عشر قرناً علوماً وحضارةً وثقافة لم يكن لها وجود لقوا الاهتمام بالترجمة والتواصل مع الأمم الأخرى.

لقد اعتنى المسلمون بالترجمة كمسار لبناء حضارتهم وبيّنوا من خلال ذلك الاهتمام مدى الأهمية الفائقة التي لا بد أن تُعطى إلى الثقافات والعلوم المتنوعة كي تُمكّنهم من الاستمرار في الوجود وترك بصمة حية لعِرقهم

ودينهم، منافسين الأمم الأخرى وإن لم يكونوا بمستواها. فلذا نرى العرب المسلمين قد امتازوا عن غيرهم من الأمم والحضارات الأخرى بالترجمة من السريانية واليونانية والهندية والفارسية والصينية، حيث كان النقّالة والمحاربون يحاولون نشر الثقافة واستيعاب الثقافات الاخرى. وهي معادلة صعبة للغاية إذ لا يمكن أن تكون متلقّياً متعلّماً من ناحية وداعياً وناشراً لحضارتك من جانب آخر. ناهيك بأنهم اختلفوا عن الحضارات والأمم الأخرى في نظرتهم للحضارات السابقة، فهم لم يدمّروا المعابد المسيحية والمجوسية والصابئية التي وجدوها في الإسكندرية وحرّان وجنديسابور وسمرقند، لكون تلك المعابد وما فيها من مدارس كانت تعج بأمهات الكتب الفلسفية والعلوم الأخرى المتوارثة من الحضارات الأخرى[12].

وكنتيجةٍ لتوسُّع هذه الأمة ووصول مداركها إلى بقاع شتى، استهوت تلك المكتبات والمدارس العارفين منهم للغة اليونانية والفارسية والسريانية وغيرها من اللغات فوجدت الترجمةُ من دون تدخُّلٍ طريقَها لتُتحِف المكتبة العربية بالجديد منها. ولعلّ الطريقة السريانية في الترجمة التي نقلت العديد من اليونانية قد سهلت نقل الكتب إلى العربية لوجود كمٍّ هائلٍ من متحدّثيها ومُجيدِيها علماً وفهماً ودرايةً. فلذا استمرّت الترجمة لإغناء الحضارة العربية الإسلامية في العصر العباسي بعد أن كانت لها بداياتها في العصر الأموي فترجم العرب أرسطو وأفلاطون وجالينوس وغيرهم.

ما بيّناه يُعطينا نبذة مفادها أن ليس من العسير النهوض بأيّ حضارة مع الترجمة وليس من اليسير النهوض حضارياً من دون ترجمة، فهي تمكّن طلاب المعرفة من بناء الحضارة كما فعل المسلمون حين أنتجوا ما تعلّموه من اليونانية واللغات الأخرى علوماً كثيرة. حتى الغرب لم تنهض له نهضة كما نحسّها اليوم لولا الترجمة من العربية إلى لغاته أو اللاتينية حين كانت حضارة العرب والمسلمين هي الأرقى نتيجة الترجمة. فقد شهدت الأندلس وصقلية في القرن الثاني عشر (عصر النهضة الأوروبية) رواجاً من متعطشي الثقافة والعلوم للترجمة من العربية إلى اللاتينية خصوصاً كتب أفلاطون وأرسطو والشروحات العربية التي كانت عليها مثل شروحات ابن رشد وغيره، إذ اعتبروها خير دليل للنمو وتحقيق المآرب[11].

نحن حين نقول إن الترجمة هي واقع محفّز ودافع لبناء الحضارة، لا نعني أننا نتحدّث من فراغ بل من وقائع أثبتها التاريخ، فتلك برشلونة وليون وطليطلة مازالت مكتباتها التاريخية شاخصةً حين أسّس رئيس أساقفتها فيها مكتبات كبيرة للترجمة والنقل من العربية إلى اللاتينية ليقول لعموم شعبه: "من هنا ستنطلق الحضارة". وهو يعني بذلك من الترجمة لأنها تحوي أمهات العلوم وما يحتاجه المرء للنهوض، حتى إنهم لم يتوانوا أبداً عن ترجمة القرآن إلى اللاتينية التي أجادها رديرن الشستري، ناهيك بترجمة العلوم الفلكية والرياضية والكيمائية والطب.

لو تتبّعنا قليلاً لِما حوى ما كتبنا لوجدنا أنّ الترجمة ساعدت النهوض الحضاري عند العرب والمسلمين ورسّخته خصوصاً في أواخر العهد الأموي وطول فترة العصرين العباسي والأندلسي، وحين نهضت أوروبا استخدمت ما ترجم العرب للنهوض والاستمرار بالنهوض. وهنا السؤال الذي يُطرح: هل من اعتناءٍ بالترجمة مرّة أخرى من قبل

العرب لنعيش النهوض من جديد؟ وهل من اهتمامٍ بترجمة ما فاتنا من علوم وتكنولوجيات حديثة تُنمِّي الواقع العربي وتُعيد ترتيب الأوراق وتجعلنا نواكب الركب الحضاري ونُبدع؟ أسئلة بحاجةٍ إلى وعي إدراكي لمصير الأمة وما آلت إليه، ولمحدّدات مستقبلها ودوافع نشأة حضارة يُشاد بها كما شيد بأسلافنا.

4. اللغة العربية: أصلها وأثرها على الحضارات

لا يمكن لأيّ أحد أن يستثني المقولة التي تتجلّى في علم اللسانيات من أن اللغة العربية هي من أكثر اللغات السامية المعروفة الواسعة الإنتشار، إذ تحدثنا الإحصاءات أن هناك سبعمائة وواحد وعشرين مليوناً ممن يتحدثون العربية، ناهيك بأنّ ما يقارب نصف هذا العدد يدرك اللغة ويتعبّد بها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بحذر ومصداقية يستند إلى الدواعي التي جعلت منها لغةً مهمةً دون غيرها من اللغات السامية الأخرى، خصوصاً وأنّها لعبت دوراً بارزاً حضارياً وثقافياً في العصور الوسطى من خلال نقلها إلى اللغات الأجنبية المعارف الإنسانية والعلوم الأساسية[13].

هناك نظرية تستوحي أهمية اللغة العربية قبل أن تستلهم عنفوان وجودها وأهميتها بنزول القرآن الكريم، إذ تقول إنّ أقدم الكتابات العربية قد تمّ اكتشافها في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية تعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد، إذ كانت مكتوبة بالخط المسندي، فيا تُرى ما هو هذا الخط وما مدى علاقته باللغة الكاذماتية التي اشتقت منها اللغة العربية في نظرية أخرى، والتي تمّ العثور على نقوشها في فلسطين في القرن العاشر قبل الميلاد؟

لعلّنا حين نتحدث عن اللغات وأصولها ومعطياتها ومؤثّراتها نكون أكثر دقة إذا ما ناقشنا حوافزها وأساسياتها. فاللغات السامية بأساسياتها الشرقية والجنوبية تعود بحسب النظريات التي وصلتنا إلى أنّها نشأت في أفريقيا وانتقلت عبر الجزيرة العربية إلى الدول المحيطة غرب الدلتا والتي تُعرف الآن بمنطقة الشرق الأوسط. على أنّ هناك نظرية أخرى تؤمن بأنّ اللغة السامية نشأت وتطورت وانطلقت من الجزيرة العربية، في حين إنّ هناك مَنْ يدّعي أنّها نشأت في الهلال الخصيب وانتشرت منه جنوباً وشمالاً. وأياً يكن هذا، فالسامية التي انطلقت منها العربية مع اللغات الأخرى كالأمهرية والسريانية والمندائية وغيرها، لم تخرج من محيط الدول الحالية التي يقطنها العرب الآن، وانطلقت منها مع الإسلام إلى شتى بقاع العالم لتنقل الحضارة والعلوم. فالتطوّر في اللغة بما لا يقبل الشك يطوِّر الأقوام ويُنتِج ثقافات جديدة مبنية على المعطيات البيئية والاجتماعية المنعكسة على الواقع المعاش. فقد تكون اللغة السامية أول لغة في منطقة وجودها ونشأتها، إلا أنّها سرعان ما تطورت لتصبح لغات سامية وسطى وجنوبية وغربية وجنوبية شرقية وغربية شرقية وغيرها من المسمّيات. واقترنت بها لغات كثيرة عُرفت بها حضارات مهمة. فعلى سبيل

المثال، هناك اللغة السامية الشرقية التي اقترنت بها الأكدية والبابلية الأشورية والإيبلاوية. ونحن هنا لسنا بصدد تصنيف اللغات وعلاقتها باللغة السامية وأصولها بقدر ما وددنا أن نخترق أتون الفحص اللغوي، لنُبيّن في نهاية المطاف ما للغة من أثر في التطور الحضاري والمعرفي. فكلما استجد الحال وتطور استجدت اللغة وتطورت وصارت تبحث عن سُبل إيجاد معاني الكلمات وصورها التي دخلت على اللغة أو كانت موجودة ولكن غير مستخدمة مسبقاً.

بعد أن ذكرنا اللغة الكاذماتية التي ذكرناها لِماماً في الأسطر السابقة وبيّنا مدى علاقتها باللغة العربية، يمكننا أن نجمل حقيقة مفادها أنّ الكنعانيين كانوا يتحدثون بها منذ عصورٍ عديدة قبل الميلاد. وضمن التصنيف اللساني، تعتبر اللغة التي كان يتحدث بها الكنعانيون لغة تنتمي إلى السامية الشمالية الغربية التي تلتقي معها اللغة الآرامية بمفردات وقواسم مشتركة كبيرة. فعلاوة على أنها لغة حية ولغة دين، فقد أنجبت من خلالها الآرامية الشرقية والآرامية المسيحية الشامية والآرامية المسيحية الفلسطينية والسامرية والفينيقية والأدومية والعبرية وغيرها من اللغات التي اندثرت تاركةً أثراً ثقافياً، وربما دينياً أو حضارياً. وعليه، فإن العلاقة بين ما وجد من أصول للغة العربية من طراز الخط المسندي وبين الكاذماتية، تبيّن أنّ أصولهما واحدة ولكن لكلّ منهما أثره في التطوّر الحضاري والعلمي والبشري.

إنّ التأكيد على الخط المسندي دون غيره لم يأتِ من فراغ، ففي القرن الثامن قبل الميلاد وجد المنقّبون في كل من الجزيرة العربية والعراق وسيناء، نماذجَ من هذا الخط تمتد ما بين القرن الميلادي الأول والقرن الرابع الميلادي، وهو امتداد جغرافي لانتقال اللغة من الجزيرة إلى سيناء وما يحيط بها أو العكس. لأنّ هذا التقسيم الجغرافي ضمّ الجزيرة والهلال الخصيب وما يحيط به من دول، وهو ما يعني أنها حلقة مربوطة بعضها ببعض وتطورت لغاتها ضمن تطور المجتمع وتراكم المعرفة عند البشر الذين يقطنون تلك المنطقة. ولعل هذا الانتشار للغة السامية وفروعها كان له مردوده الأساسي المتولّد عن كونها اللغة الأولى التي استخدمت الأبجدية في كتاباتها ومنها انتقلت إلى اليونانية واللاتينية، ناهيك بأنّ اللغات المشتقّة منها والتي اقترن اسمها بحضارة تركت آثاراً كان آخرها اكتشاف كتابات أكدية سامية تعود للألفية الثالثة قبل الميلاد، أيّ ما يقارب الخمسة آلاف سنة. وبهذا، تُعتبر اللغة الأكدية السامية ذات العلاقة القوية باللغة العربية بمفرداتها ونصوصها من أقدم اللغات المكتوبة عالمياً.

ولولا ديناميكية التطوّر اللغوي المتفاعلة مع الواقع ما كان للغة السامية أن تتطور وتبقى كل هذه العصور وتنتج الحضارات، التي نعتقد أن أصولها عربية وليس العكس لكونها لو كانت أصلاً اندثرت، وزوال كل ما نتج منها خصوصاً وأنّها لغات دينية. فاللغة العربية لم تكتف بالخط المسندي والأبجدية الأولى بل إن تفاعلها خلق منها حالة

لغوية جديدة مع واقع التطور البيئي لتنتج خطوطاً أخرى تستخدم في الكتابة. فعلى سبيل المثال، ما وصلنا من التنقيب يُبيّن أن هناك خطوطاً كانت تُستخدم في الجزيرة العربية عدا المسندي، وقت كان الكنعانيون يستخدمونها حين ولادة اللغة السامية (الكاذماتية) التي اشتقت منها العربية. ولعلّ من أهم هذه الخطوط: الحسائية واللحيانية والصفائية والثمودية والنبطية والديدانية، وكل منها كان مقترناً بواقع حال وبحضارة خاصة[14].

وعليه، في نهاية المطاف، إن اللغة هي المعبر الحقيقي للقوة التي تستند إليها أيّ حضارة تريد لنفسها البقاء. ومن هذا المنطلق، لا بد لنا من أن نُطوّر اللغة العربية التي طوّرها القرآن الكريم، والاستفادة منها في نقل العلوم وتقبّلها لتُضفي الجديد المتجدد على لغتنا العربية الجميلة[15].

5. أدوات الاتصال الإلكترونية والتواصل الثقافي والمعرفي

أسابيعٌ قليلةٌ مرّت قبل نهاية عام 2012م حين ختمتهُ المنظمة العربية للترجمة بعقد مؤتمرها الرابع للترجمة، والذي جاء بعنوان "اللغة والترجمة في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وقد أسهبنا في مقالات عديدة سابقة في النقاش عن دور اللغة وعلاقتها بالترجمة وما لها وما عليها في أواصر الترابط والاختلاف ومقاييس السلب والإيجاب، ولكن ما هي علاقة كليهما بعصر التكنولوجيا والاتصالات؟ لم نشأ إلا أن نقول إنّ المؤتمر بمحاوره الأربعة وبحوثه الإثني عشر وتعقيب متخصّص على كلٍ منها قد وضع مفاهيم تلك العلاقة التي نراها مصداقة. ولذا فإن مجلة **العربية والترجمة** ستحرص كل الحرص بدءاً من عددها هذا على نشر بعض البحوث التي وجدتها تصب في منحى العلاقة المصداقة ما بين اللغة والترجمة وعصر تكنولوجيا المعلومات[14].

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تحولاً كبيراً في عمل المترجمين (وهنا لا نقصد الكفاءة بقدر ما نعني الإنجاز والسرعة) وأبعاداً جديدة عديدة، ويرجع كل هذا بما لا يقبل الشك أساساً إلى التقدّم التكنولوجي وتأثيره على عولمة كل عمل. فالكم الهائل من المعلومات التي هي بحاجة إلى الترجمة، والتواصل مع الشعوب والأمم الأخرى، وتوافر أدوات الذاكرة الإلكترونية الخازنة للمعلومات، وغيرها من العوامل قد أدّت إلى تغيرات حثيثة في منهاج عمل الترجمة والعلاقة بين الطالب لها والمطلوب منه إنجازها. من هذا المنطلق يرى العديد من المَعنيين بالترجمة والذين يرومون استخدام الأدوات التكنولوجية وعوامل الاتصال الاخرى أنّ التعمُّق فيها قد يوصل إلى ترجمة آلية تُحدِث ثورة معلوماتية، إذ تكون تكنولوجيا المعلومات مستفيدة من الترجمة بعد أن قامت بواجبها تجاه الترجمة وتوفير آليتها.

قد نكون قد أسهبنا في واقع الأمر بعرض أهمية التكنولوجيا إلى الترجمة واللغة، وعليه لا بد من معرفة مفهوم التكنولوجيا ولو بصورة ذات نكهة مستخلصة من الحياة اليومية، لكونها تُعد أداة لتطوير القدرات البشرية، حسبما هو متفق عليه. فحين نستخدم العصا لقطف الثمار من شجرة عالية نكون قد استخدمنا تكنولوجيا، على الرغم

من بساطتها وسُبل استعمالها، أيّ أنّ التقنيات بهذا المعنى تُعتبر مجموعة من الأدوات التي من خلالها يمكن إنجاز عمل تكون نهايته مرضية لنا على أقل تقدير. وعليه ضمن هذه السياقات الأدواتية للترجمة، يمكن للمترجِم استخدام ما هو متاح من حواسيب، إذ من السهولة استخدامها لاسترجاع النصوص والانتقال في الأرشفة لما هو مترجَم وما هو مُراد ترجمته من الورق إلى الإلكترون[16].

يُحدّثنا التاريخ منذُ قرون عن ثورة الترجمة وإعادة الترجمة، سواء كان إلى لغة الهدف نفسها من لغة المصدر أو من لغة المصدر والهدف إلى لغة أخرى، إنّها أصبحت سلعة ذات ثورة في الثقافة مع اكتشاف الورق ورخص أسعاره، فكيف بنا نحن الآن وقد وفّرت تكنولوجيا الاتصال بواعث جديدة وأدوات حديثة ومتجددة تجعل من النصوص ممكنة التحديث والتوزيع على أكبر رقعة جغرافية وفي متناول أيدي الأمم والشعوب. وبهذا الصدد فإن الأدوات الإلكترونية تمد الإنسان بقدرات وطرق استعمال تؤثر جوهرياً في الترجمة وديمومتها. فهي تبقي على علاقة التواصل ما بين المترجمين والكتاب الأصليين والمهتمّين بالترجمة من خلال التطور في الإنترنت والرسائل الإلكترونية، وهذه أداة مهمة تمكّنت من تقريب العالم مع بعضهم البعض. ناهيك بذاكرة خزن الحاسوب وكيفية استرجاع النص والتعديل عليه من بُعد دون الانتظار لساعي البريد. ولعلّ هناك خصلة من الخصال المهمة للأدوات التكنولوجية الحيّة وهي أننا نتمكّن مع بساطة الإلكترون من الاحتفاظ بنسخٍ عدّة في الذاكرة لنقارن قوة الترجمة وإعادة صياغاتها وتصحيحها إن أردنا الامتناع عن استخدام الورق الذي طالما يتمزق أو يضيع في زحمة الكثرة والإهمال[16].

رغم أنّها أدوات كتابية بسيطة إلا أنها في متناول يد كل فرد وسهلة الاستخدام علاوة على أنّ تلك التكنولوجيا مؤثّرة في جوانب عديدة من عمل المترجِم. فنظرياً سيكون سوق الترجمة غير مقتصر على مدينة أو دولة والتوقيت والسرعة سيكونان محدّدين لزيادة الإنتاج، إضافة إلى إمكانية المترجِم المتخصّص التعريف بنفسه. وهنا لا بد أن نقول هذه هي خطوط عامة لما سيتمكّن علم الترجمة في الاستفادة من التكنولوجيا وأدوات التواصل والاتصال الأخرى على التطوير. فكيف بنا إذا ما استخدمنا مفاهيم التكولوجيا العلمية والاقتصادية وطوّرنا اللغة وحوسبناها ضمن هذا السياق وأعددنا القواميس والمصطلحات ووضعناها كأدوات بيد المترجم فماذا ستكون النتيجة. وكيف إذا صغنا كل هذه الأدوات بصيغة نجعل منها مهيأة لبرنامج إلكتروني يمكن أن يقوم بالترجمة الآلية مع التركيز على الدقة. بما لا يقبل الشك ستكون هناك ثورة في الترجمة وثورة في المعلوماتية وثورة في نقل الخبرات والمعرفة بين الشعوب[17].

من هذا المنطلق ولمنطلقات أخرى جاء مؤتمر الترجمة الرابع الخاص بالمنظمة العربية للترجمة، إذ ناقش الباحثون والحاضرون تلك الجوانب، لعلنا نُحدِث ثورة ثقافية علمية فكرية حضارية صادقة في هذه الأمة، بعد أن أصبحت الأمم الأخرى تستفيد من التكنولوجيا لتبرير وجودها واستمراريتها والعمل على تطوير مراميها مهما كانت دوافعها[18].

6. التحدّيات التي تواجه الترجمة

الدول العربية ما قبل الحرب العالمية الأولى كان شعبها كتلة من الأُمّية والفقر والاستغلال، ولعلّ الدول المحتلة الجديدة كانت تسعى في حكمها لهذا الشعب إلى توفير أساسٍ لوجودها من خلال تفعيل التنمية وبناء الدولة الحديثة وهو ما لم يكن ليتم من دون التعليم. فعلى الرغم من وجود بعض مدارس وكلّيات البعثات التبشيرية ما قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنّها بجمعها ومعدلها لا تقارن بنسبة الأُمّية والحرمان من التعليم، لذا سعت كل دولة أوروبية محتلة حديثاً لأي دولة عربية إلى إغناء التعليم في هذه الأخيرة وفق ما هو متوفر في دولتها الأم. وبهذا الصدد شهدت الدول العربية الحديثة التكوين والبناء، نهضة تعليمية من خلال تفعيل مناهج التعليم البريطاني والفرنسي والإيطالي والإسباني وفقاً لوجود هذه الدول في البلدان العربية في حينه. وهو ما لا يقبل الشك قد أفاد في إيجاد طاقم يتناغم مع ملء شواغر الدولة بالكادر الوطني ممن حظي بقسط من التعليم. لكن سرعان ما تفعَّل الحافز الوطني لكل بلد وأصبحت هناك ضرورة لإيجاد كليات تسد شواغر الاحتياج في التعليم والطب والقانون والإدارة وغيرها مما تحتاجه مفاصل البلد، وقد تطوَّر هذا الأمر مع تطوُّر الدولة حتى أصبح مع بداية العقد الخامس من القرن العشرين عهد توافر الجامعات والكلّيات المتخصّصة. هذا العهد لم يأتِ طواعية أو مصادفة بقدر ما كان له من عناصر مؤثّرة وموجبة في وقت واحد، والتي منها:

1. هموم الدول المحتلة الجديدة لبناء دولة حديثة في المناطق التي احتلتها وجعلها تتناغم مع مبدأ الدولة الغربية.
2. نقل مفاصل ومؤسّسات الدولة الغربية الحديثة وخبرتها إلى الدول المحتلة والهمّ ببنائها وفق ما تمت به هيكلة الدولة الغربية.
3. تلهّف الشعب إلى التعلُّم وإيجاد فرصة عمل في مؤسسات الدولة الحديثة.
4. كثرة الخبراء في الطب والإدارة والسياسة والمالية والقانون وغيرها من الاختصاصات اليومية التي تحتاجها جيوش الاحتلال وتفاعلها مع المجتمع ولّدت واعزاً لاقتنائها.
5. انتشار الطباعة الحديثة في المطابع الحجرية في حينه وتوفّر التعليم الابتدائي لفَكّ شفرة الأُمّية ممّا مهَّد لاقتناء الكتب والصحف وفتح أساريرهم للتعلُّم.
6. استجلاب العديد من الأساتذة الأجانب من بلد الاحتلال إلى الدولة المحتلة للتعليم في المدارس وشبه الكليات، وهو ما عزّز التواصل بين المُعلِّم والمتعلِّم وفَتَحَ مجال التواصل والتمنّي للدراسة في الدول الأوروبية الحديثة.

7. الحاجة إلى اختصاصات معيّنة تتلاءم مع الواقع الدولي الحديث خصوصاً في مجالات الطب والقانون والمالية.

8. توفّر فرص السفر والاطلاع على الحضارة الأوروبية الحديثة التي جعلتها تنتقل من الظلام إلى الحداثة وعصر النهضة الجديد.

9. التطوّر الصناعي الأوروبي وتحويل الدول التي احتلتها إلى أسواق لترويج منتجاتها مع ضرورة إيجاد أيدي عاملة لصيانتها وتصليحها كي يبقى الترويج والمنافسة قائمين.

10. تفشّي بعض الأمراض بين صفوف جيوشهم والحاجة إلى مساعدين من هذا البلد للتعامل مع الخبراء في الطب والصحة العامة.

11. دخول الحضارة الغربية في تخطيط المدن والمواصلات وغيرها من عناصر الدولة الحديثة.

12. الصراع السوفيتي الغربي على مناطق العالم والتسابق بتقديم المساعدات في العلوم والثقافة والتعليم في ما بينهم لكسب ود الشعوب وإيجاد سُبل لإرساء موطئ قدم، مما حفَّز الدول العربية على النظر في امتزاج العلم والثقافة الشرقية مع الغربية في مجتمعهم.

13. الولوج في إتقان لغة التفاهم واللغات الجديدة حفَّز القراءة والاكتشاف في طيَّات الكتب العلمية والفلسفية والقصصية وغيرها.

هذه جملة من العناصر المهمة من بين عناصر أساسية التي تعتبر تحديات أساسية حفَّزت الدولة الوطنية العربية الحديثة الوجود إلى الانتقال من مرحلة التعليم المدرسي إلى التعليم الجامعي مع بداية العقد الخامس من القرن العشرين. والسبب في ذلك يعود إلى امتصاص شعب المنطقة لهذه المستجدات الحضارية المؤسِّسة للدولة الحديثة، ومحاولة الإبقاء عليها وتطويرها بعدما خرج الاحتلال منها. ففي هذا العقد بالذات أو قبله ببضع سنوات شهد الكثير من الدول العربية نوعاً من الاستقلال عن الدول المحتلة، إذ جُلها أرادت الاستفادة من التجربة وتفعيلها لتنتقل من توفير الكادر العملي والعلمي لدولة الاحتلال إلى الدولة الوطنية والانتقال من التلقي المعلوماتي إلى الاكتشاف والإبداع لما يحتاجه الوطن. وكما ذكرنا آنفاً لقد ساعد الصراع السوفيتي الغربي على المنطقة في تطور هذا الأمر، لكونها مناطق نفوذ استراتيجية من ناحيتي توفر الطاقة والسوق.

نخلُص ممّا تقدّم إلى أنّ التعليم قد بدأ في دولنا الحديثة بهيكلة وتأسيس صحيحين، وهو يتعامل مع الواقع والغرض والعلوم بواقعية ومنهجية مدروسة في أوروبا لمدى سبعة قرون (من القرن الثالث عشر الميلادي حين تأسست الجامعات في الغرب، على غرار جامعة الأندلس). أي أننا استخلصنا الزبدة في التعليم الابتدائي وأنشأنا تعليمنا العالي من خلال التراكمات المعرفية والعلمية لتلك الدول. لذا كانت كتبنا الجامعية المتخصّصة هي نتاج

التوافر العلمي والمنهجي الغربي، علاوة على أن مَن كان يقوم بالتدريس حتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين هم أساتذة أجانب في بعض الدول العربية والتي منها العراق، وما من بعثة دراسية تخصُّصية إلا وكانت في هذه الدولة، حيث كانت تتأطر مواكبة العلوم بما يتم إنتاجه في تلك الدول. ولكن لا بد أن لا نتناسى قوة التعليم ومداركه وما أنتجته الجامعات العربية حتى نهاية منتصف ثمانينيات القرن العشرين من كوادر علمية متخصّصة كان لها الأثر البارز في بناء الدولة والتحفيز على تعريب المنهج العلمي، حيث انتقلنا من التلقّي إلى البحث العلمي[20]، كما انتقلنا بلغتنا من كونها لغة تواصل وتفاهم إلى جعلها لغة علوم ومنهجية. ولعلّ السبب في قوة مدارك التعليم العالي في حينه لم تكن مصادفة بل إنّ لها مبرّراتها التي أدّت إلى إنتاج هذا الكادر العلمي والمِهني والتطبيقي الذي يطمح إلى الاكتشاف ومزاولة المنهج العلمي. أبرز هذه العناصر هي:

1. قوة التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي ومتابعة منهجية المواد الدراسية التي تغطي كل الجوانب الأساسية لبناء قاعدة أساسية للطالب الذي سيرحل للجامعة.
2. الدراسة المنهجية والعلمية لحاجة الدول إلى الجامعات وتحديد مقاعد الدراسة الجامعية بما لا يمكن أن يصل إليها إلا النخبة الأساسية التي تجتاز امتحانات المرحلة الإعدادية بكفاءة.
3. سيطرة الدولة على الجامعات وترشيدها بما يتوافق مع حاجة البلد.
4. التركيز على المعاهد الفنية لرفد الدولة بالكوادر التي تعين على تسييرها ضمن الاحتياج اليومي.
5. التركيز على المكتبات وتفعيلها والحرص على وجود أحدث الكتب العلمية الغربية.
6. منهجية اختيار الهيئة التدريسية واهتمام الدولة على توفير المختبر والمكتبة والظروف الملائمة الأخرى لرفع مستوى التعليم.
7. متابعة كفاءة الهيئة التدريسية وتحفيزها على الاهتمام بالبحث العلمي من خلال نشر البحوث السنوية في المجلات العلمية المحلية أو العالمية.
8. تشجيع الجامعات على عقد المؤتمرات العلمية وإصدار المجلات العلمية الخاصة بها.
9. الاهتمام بالواقع المعاشي للكادر الجامعي وتحسين مستواه الاجتماعي بما يليق باعتباره مثلاً أعلى.

بالطبع هناك عناصر أخرى لا يسع البحث لذكرها، ولكن المهم في هذا المنحى هو تبيان أن التعليم حين كان يراقَب ويُدار من قبل الدولة، سواء كان معرَّباً أو غير معرَّب في هذه الدولة وتلك، قد أدّى إلى رفع مستواه واستمراره في نسق علمي منهجي جيد. بالطبع إنّ قبول الطالب في الجامعة ومراقبة أداء المدرّس المشرف على المادة ومتابعته، وحرص الدولة على إرسال البعثات إلى الخارج وعودتها ثانية إلى البلد لكي يتم استبدال الأستاذ الأجنبي

بالعربي من تلك الدولة الحامل للاختصاص نفسه وصاحب الكفاءة الأعلى، كل ذلك تكون نتيجته إرساء معالم تعليم عالٍ وبحث علمي وطني. إلا أنّ هذا الأمر لم يستمر كما كان عليه بحيث تبقى النخبة هي التي تطوّر وتحافظ على التعليم، إذ سرعان ما أُجهض ذلك من خلال شيوع التعليم الخاص.

7. البنية التحتية للترجمة في الوطن العربي وسُبلها المفترضة

على الرغم من كثرة اللقاءات والمؤتمرات إلا أنّ الدول العربية لم تخرج بتصوّر واستراتيجية يمكن تنفيذهما للغة والترجمة على حدٍ سواء، وإن خرجت بتصوّر عام واقتراحات واستراتيجيات إلا أنّها لم توضع حيِّز التنفيذ لأسباب لا نعلمها. هذا الإهمال في تنفيذ المقترحات والأطروحات سهّل استخدام جُلَّ الجامعات العربية والمؤسّسات البحثية، وحتى في حياتنا اليومية، للغة الإنجليزية أو الفرنسية أو غيرها من اللغات لغرض تغطية البُعد الشاخص بين المفهوم في العربية واللغة العلمية الأصلية[21]. وهو بما لا يقبل الشك قد تسبّب في إهمال اللغة العربية وتعزيز الاهتمام باللغة الأجنبية، فضاع المتلقِّي للعلوم بين اللغتين وفقد التفكير والإبداع باللغة العربية. فعلى الرغم من تجربة الجزائر وتونس وغيرهما من دول المغرب العربي في مجال التعريب إلا أنّها لم تصل إلى المبتغى، لكونها وقعت في المأزق العشوائي نفسه في هذا المضمار. صحيحٌ أنّ التعريبَ موجودٌ في هذه الدول ولكنّ المتلقِّي هناك لم يعتد التواصل والتفاهم باللغة العربية وتسجيل مردواتها، بل إنّه اعتاد على التعامل والتواصل باللغة الفرنسية. وعليه، لمّا كان لا يمكن التواصل مع البحث العلمي والإدارك المعرفي إلا من خلال اتقان اللغة التي يريد الباحث مستقبلاً إكمال دراسته فيها أو البحث حولها، نجده قد رَكَنَ العربية جانباً لفقرها بالمصطلح العلمي ولرتابة تفسيرها وقلة تحديثها، لذلك نجده لجأ إلى لغة العلم الأصلية التي تعلَّم وطوَّر بها العلوم الأخرى. فقد تبدو هذه المسألة فردية ولكنها سرعان ما أصبحت واقعاً يتعامل من خلاله الكثير من الأساتذة وباتت حالة تعليمية اجتماعية مارسها الكل[22].

هذا الهم في الانتقال السريع إلى اللغة الأجنبية في التعليم مثلاً نظراً لقلة ترجمة المواد وعدم توفُّر المصطلح باللغة العربية جعل هذه الأخيرة تنحسر شيئاً فشيئاً من الناحية التعليمية لتصبح في النهاية لغة تواصل وليس لغة علم وعلوم، وذلك يعود إلى عدم الاهتمام بها ومحاولة توفيرها لتكون بمتناول الباحث بصورة سلسة ومفهومة. وفي واقع الأمر لا يمكن أن ندَّعي أنّ الإهمال اللغوي وحده الذي أوصلنا إلى هذا المستوى، بل إنّ هناك دواعٍ كثيرة تتعلّق في بعض الأحيان بتوجُّهات الدولة وبعضها يتعلّق بالنقص في الكادر التعليمي والبحثي والثقافي والمعرفي، الأمر الذي دفع الجامعات والمؤسّسات التي نراها بمصداقيتها قريبة من الترجمة لأن تستعين بالمتخصّصين ممن يُجيدون اللغة الأجنبية. ناهيكَ ببعض متخرّجي الدراسات العليا من الدول الغربية الذين يحبِّذون فرض ثقافة التعليم بالأجنبية بدلاً من العربية وذلك وفقاً لأهواء ومزاجات متعددة.

من خلال ما تقدّم نرى أنّ التعريب هو الحل الأمثل للواقع العربي الذي يمكن أن يستوعب كل المشكلات بدءاً من تقديم المعرفة ووصولاً إلى استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة في التعليم العالي الذين يهتمّون بلغتهم العربية من جانب، وباللغة الاجنبية كمصدر للمعلومة والمعرفة، وأيضاً تسهيل سُبل البحث العلمي وإدخاله في التنمية بتلك الدول. ولعلّ الأهم من المهم في التعريب يمكن أن يكون عدم توفُّر المؤلَّف باللغة العربية للمواد العلمية الدراسية وعدم البحث في كيفية خلق هكذا جيل يتواصل ويتوافق من مرحلة الابتدائية إلى التعليم الجامعي مع الحرص على إيجاد سُبل تعزيز التأليف والترجمة لما هو جديد من علوم وما يطرأ من تغيير على هذه العلوم، أيّ أننا نبحث عن حالة متواصلة ومتابعة مستمرة ومؤسّسة قائمة على هذا النحو لا تهزّها الاعتبارات السياسية والإدارية والأمزجة الخاصة. فإذا ما توفّرت هذه الأرضية فإنّه يمكن أن نجد مساراً للبنية التحتية للترجمة تصبّ في نهاية المطاف في تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي إذ هما الأساس في الترجمة، ويمكن تصوّر البنية التحتية التي تذلّل الصِعاب وتُواجِه التحدّيات كما يلي:

أولاً: الاعتناء باللغة العربية ومحتواها من خلال حوسبتها وإيجاد لغة يفهمها الطالب من الابتدائية حتى التعليم العالي تتمخّض في كيانها المفاهيم العلمية العربية التي يمكن أن نجد فيها القِيَم المصطلحية المباشرة لفهم اللغة العلمية الأخرى.

ثانياً: توفير الكادر التعليمي المُتعلِّم والمُثقَّف والمُقتدِر الذي بإمكانه إيصال المعلومة عند التعلُّم وخلق الإبداع في داخل الطالب في أثناء المراحل الدراسية المتعددة قبل الوصول إلى مستوى التعليم العالي، ومنه يمكن أن نُنشئ جيلاً يلمّ باللغة الأم ومُتفقّه باللغة الأجنبية كي يكون مترجِماً للمعرفة والعلوم.

ثالثاً: تحديد اللغة العلمية والثقافية والمعرفية والتي أصبحت معروفة الآن باللغة الإنجليزية وتتبعها الفرنسية والألمانية، كما الحث على تطوير تدريسها في مراحل الدراسة كافة حتى الجامعية منها، شرط أن يتم تطوير مدرِّسيها باستمرار ودفعهم إلى استخدام المصطلح الأجنبي ومقابله بالعربية منذ الصفوف الابتدائية وحتى دخول الجامعة.

رابعاً: تكثيف التدريس باللغة العربية مع تكرار المصطلح باللغة المقابلة وتشجيع الطلبة على استخدام المصطلحات باللغتين.

خامساً: الاهتمام بالمصطلح العلمي وجعله متاحاً للطلبة والباحثين والعمل على إشاعته وتطويره وتحديثه مع المستجدات العلمية التي تطرأ تباعاً.

سادساً: وضع خطة لمراجعة المناهج الدراسية في التعليم العالي بصورة دورية كل سنتين وذلك عبر تطوير المصطلح وإضافة المستجد.

سابعاً: الاهتمام بالمجلّات العلمية الدورية ومحاولة إصدارها باللغة العربية وبلغة أجنبية أخرى لكي يتمكّن الطالب والباحث من متابعة الكتابة العلمية والمصطلحية في الوقت ذاته.

ثامناً: الاهتمام بالمجلّات الدورية العالمية ومؤتمراتها والحرص على ترجمتها ولو بصورة مختصرة لتشجيع الطالب والباحث على اقتنائها والإسهام في قراءتها والاستفادة منها.

تاسعاً: تكثيف الدروس اللغوية لمستويات التعليم العالي كافة وللاختصاصات كافة بما يضمن للطالب القدرة على التفاهم والتواصل والتخصُّص في حال تخرّجه وسفره لإكمال دراسته خارج البلد من دون الحاجة إلى التعثّر في فهم المواد الدراسية.

عاشراً: ترجمة البحوث والدراسات والأطروحات التي يُقدّمها العرب للجامعات والمجلّات الدورية الغربية إلى اللغة العربية وبجانبها اللغة الأصلية، وأيضاً تشجيع الطلبة على مناقشتها وبيان سُبل تطويرها، وذلك من أجل التواصل والفهم الأفضل للمواد التي أساسها بلغة أخرى.

حادي عشر: الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة بما فيها الكومبيوتر وحوسبة العلوم واللغة ممّا يُسهّل على الطالب والباحث الوصول إلى المصطلح ومعناه ووسائل إيضاحه في أيّ وقت يشاء.

ثاني عشر: الاهتمام بالترجمة الآلية وتشجيع الطلاب والباحثين على استخدامها والإسهام في تطويرها وذلك لتسهيل استخدام المُترجِمين لها من جانب، ولغرض ترجمة الكتب والمجلّات الدورية بما يتناسب مع واقع العلوم وكثرة إنتاجها في العهد الحالي من جانب آخر.

ثالث عشر: إيجاد مراكز تأهيلية مستمرة لإسعاف الباحثين للغة الأجنبية وعلاقتها باللغة العربية وكيفية تحديث وتطوير المهارات والمعلومات بما يفيد المتلقّي ويسبك قدراته.

هذه جملة من البيانات المهمة التي لو كُتِب لها النجاح وتمّ تطبيقها بالتوافق مع جميع الدول العربية سوف نجد أنّه سيكون هناك تطوّر، قد لا يكون ملموساً في خلال فترة قصيرة في جانب الترجمة وإغناء المحتوى العربي بالمعرفة وأصولها، ولكن من دون شك سوف يجعل اللغة العربية لغة علم ومركز اهتمام. يتأتّى كل هذا من زخم المعلومة والتراكم المعرفي الذي سيؤدّي إلى وجود قواميس بلغة علمية لاختصاصات كثيرة.

المراجع

1. Henri Mecshonnic, Ethics and politics of translation, Translational Library, Pier-Pascale Boulanger, 2011.
2. Peter Newmark, approaches to translation, Prentice Hall, London, 1988.

3. Nataly Kelly, Found in Translation: How Language Shapes Our Lives and Transforms the World, A Perigee Book: Penguin Group, chian 2003.

4. John Cunnison Catford, *Fundamental Problems in Phonetic*, BookGems, published in 1977.

5. هيثم الناهي، أثر الترجمة في النهضة المعرفية عند العرب والأوروبيين، محاضرة في مؤسسة شومان، الأردن-عمان، 12 أغسطس/آب 2012م.

6. هيثم الناهي، الترجمة: أدواتها ومفاهيمها وشروطها، العربية والترجمة: مجلة علمية محكمة، السنة الرابعة العدد 9، ربيع 2012.

7. Roger Arnaldez, Averroes: A Rationalist in Islam, University of Notre Dame Press, November 2000.

8. Robort Fagles, Translator of the Classics, the New York Times. 2008. March 29

9. Mariani, Paul. *Lost Puritan: A Life of Robert Lowell*. New York: W. W. Norton & Company, 1996.

10. هيثم الناهي، الترجمة: جدلياتها وآفاقها الثقافية المتعددة، العربية والترجمة: مجلة علمية محكمة، السنة الرابعة العدد 10، صيف 2012.

11. هيثم الناهي، مستقبل االكتاب الورقي والنتشر الالكتروني، مؤتمر الترجمة الرابع للترجمة، عُمان-مسقط 1-10/3 2012م.

12. هيثم الناهي، الترجمة ودورها الحضاري، العربية والترجمة: مجلة علمية محكمة، السنة الرابعة العدد 11، خريف 2012.

13. عادل سالم، نحو تطوير وتحديث اللغة العربية، ديوان العرب، موقع الكتروني ثقافي، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، و http://www.diwanalarab.com/spip.php?article20447

14. عدنان عيدان، نحو بنية تحتية أساسية للمحتوى اللغوي العربي في عصر تقنية المعلومات، مؤتمر الترجمة الرابع للترجمة، عُمان-مسقط 1-10/3م 2012م.

15. هيثم الناهي، الترجمة ودورها الحضاري، العربية والترجمة: مجلة علمية محكمة، السنة الرابعة العدد 12، شتاء 2012.

16. Ormand, Brian, "Mixing and Mashing," *Converge: IT Digest for Higher Education,* Special Issue 2008.

17. Milliot, Jim, "Enhanced e-Book Classics Newest Penguin Digital Effort," *Publishers Weekly,* March 13, 2008.

18. Frankfurt Book Fair, Press Release, "How will digitisation shape the future of publishing?," October 2000.

19. هيثم الناهي، أدوات الاتصال الإلكترونية والتواصل الثقافي والمعرفي ، العربية والترجمة: مجلة علمية محكمة، السنة الرابعة العدد 13، ربيع 2013.

20. هيثم الناهي، الضرورة: بنية تحية استراتيجية لتعريب التعليم العالي والبحث العلمي، بحث: مؤتمر تعريب التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة العربية: منظمة العلوم والثقافة، الأردن–عمان 26–28 تشرين الثاني/نوفمبر 2012م.

21. Cortes, C. and Fleming, D: *Introduction: Global Education and Textbooks. Social Education; 50, 5,* 340-44, (1986).

22. UNESCO Forum Participation in Plenary Discussion. International Workshop: Forces and Forms of Changes in Doctoral Education Worldwide. (Germany: Kassel University, 23 to 27 March 2009).